PWWSD

# التمكين الاقتصادي للنساء في القطاع الخاص:

## التمثيل والمشاركة النسوية في مواقع صنع القرار كأداة ضرورية

## ورقة سياسات (4):
## آليات لدعم تمكين المشاريع النسوية في القطاع الخاص

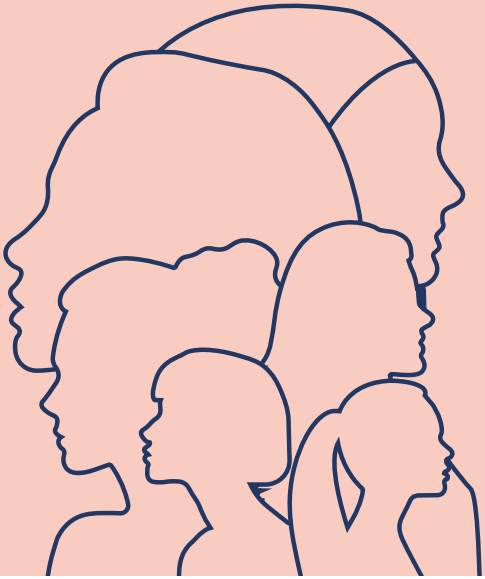

Fem Pawer
النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية

KVINNA KVINNA

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
MAS

**التمكين الاقتصادي للنساء في القطاع الخاص:**

**التمثيل والمشاركة النسوية في مواقع صنع القرار كأداة ضرورية**

**ورقة سياسات (4): آليات لدعم تمكين المشاريع النسوية في القطاع الخاص**

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

الموقع الإلكترونيّ: www.pwwsd.org

البريد الإلكترونيّ: pwwsd@pwwsd.org

**إعداد**

MAS

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**فريق البحث:**

د. سامح حلاق (رئيس فريق البحث)

أ.أنمار رفيدي  أ.مسيف مسيف

**مساعدو البحث:**

أ.بيسان اطميزة  أ.وفاء البيطاوي

**فريق المراجعة:**

أ. بسمة الناجي  أ.آمال خريشة

أعد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هذه الدراسة لصالح جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية.

حقوق الطبع محفوظة © جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 2025

تم انجاز هذا البحث من قبل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ضمن برنامج النسوية من اجل حقوق النساء الاقتصادية FemPawer، وبدعم من وزارة الخارجية الهولندية، ولا تعبر الآراء الواردة هنا بالضرورة عن المؤسسات الممولة.

PWWSD

Fem Pawer

النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية

## مقدمة توضيحية

خلال الشهور الخمسة الماضية، أعد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) دراسة تفصيلية لصالح جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSD)، بعنوان: «التمكين الاقتصادي للنساء في القطاع الخاص: التمثيل والمشاركة النسوية في مواقع صنع القرار كأداة ضرورية».

شملت الدراسة في فصولها الستة العديد من الموضوعات ذات العلاقة بتمكين المرأة، مثل مُشاركة النساء في سوق العمل في فلسطين، وعملهن في القطاع غير الرسمي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى مُشاركة النساء في مواقع صُنع القرار. كما تناولت الدراسة تحليلاً وصفياً وتشخيصياً لواقع مُشاركة النساء في سوق العمل، وتحليلاً كيفياً لريادة أعمال النساء، وتحليلاً كمياً حول موضوع العنف الاقتصادي، إلى جانب موضوعات أخرى ذات علاقة بتمكين المرأة.

يحتوي أحد فصول الدراسة على عرض مفصل وشامل لنتائج البحث، وسيتم التركيز في كل من الملخصات السياساتيّة على إحدى محاور الدراسة الأساسية، مع تقديم أبرز التوصيات التي من شأنها تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء.

## خلفية مقتضبة

على المستويين الحكومي والخاص، خاصة في الشركات والمؤسسات التي تُعنى بريادة أعمال النساء، لا تزال نسبة تمثيل النساء في الهيكلية المؤسسية العليا ضئيلة للغاية، مع غياب للعنصر النسائي في مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية. وينعكس هذا بطبيعة الحال على صناعة السياسات التي تُعنى في تمكين النساء على مستوى الحكومة والقطاع الخاص. وفي حين أن الشمول المالي يعد عنصرا أساسيا لا ينفصل عن التمكين الاقتصادي، فإن أهميته تنبع من كونه وسيلة تمكن النساء لنيل الاستقلالية فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية، كالعمل، وبالتالي من الضروري نقاش الشمول المالي وقدرة صاحبات الأعمال للوصول للموارد المالية والاقتصادية. وبالتالي، يحاول هذا الملخص تقديم توصيات سياساتيّة لتحفيز التمكين الاقتصادي للنساء، بالتحديد فيما يتعلق بالشمول المالي والاستدامة المالية لهن.

## أبرز النتائج والتحديات

وفقاً لتقرير إحصائيات وزارة الاقتصاد الوطني، بلغ عدد التجار الجدد 1,415 مع نهاية العام 2024، وشكلت الإناث ما نسبته 11.6% فقط من إجمالي عدد المسجلين في السجل التجاري. تُشير نتائج التحليل الوصفي لسوق العمل في الدراسة الكاملة، إلى أن معدل النشاط الاقتصادي بين النساء الفلسطينيات منخفض جداً مقارنة بالذكور على مستوى العرض، وتُعد الفجوة بين رواد الأعمال من الجنسين في فلسطين أوسع فجوة مُسجلة بين الدول المشاركة في مرصد ريادة الأعمال العالمي. وفي حين أنه تم تسجيل حوالي 104 آلاف مشروع أسري في القطاع الاقتصادي غير المنظم خلال العام 2022، تملك الإناث فقط خُمس هذه المشاريع بإجمالي 23 ألف مشروع؛ أي ما يُمثل 22%، في حين يملك الذكور 81 ألف مشروع بنسبة 78%.

تشير نتائج التحليل الكيفي لجانب الطلب إلى أن العديد من النساء اللاتي يملكن مشاريع اقتصادية يشعرن بأن إجراءات التسجيل تُشكل عبئا كبيرا عليهن، ولكن في المُقابل هن مُطالبات بدفع ضريبة، أو إجراءات للجمارك، أو التصدير والاستيراد، أو مُضطرات للقيام بهذه المهام بمفردهن على الأقل، ولا يحصلن على تسهيلات أو مُحفزات أخرى. في المقابل، فإن أقصى ما قد يحصلن عليه هو فتح أسواق جديدة لهن من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، وبالتالي، هذا الواقع يجبر النساء لدفع تكاليف كثيرة لإبقاء مشروعها حيّاً وهذا يُقلل من فرص تمكينها الاقتصادي. فهذه المشاريع في غالبها تكون إما تدريبات متخصصة دون متابعة لاحقة لها، أو فرص للمُشاركة في المعارض لبيع المُنتجات، وبعض الخدمات الأخرى المُجتزأة التي لا توفر الأُسس اللازمة لتحويل المشاريع من مشاريع اقتصادية في سياق النجاة الاقتصادية في ظل الأزمات، إلى مشاريع قادرة على توفير دخل مُستدام للنساء. أما بحسب وزارة الاقتصاد، فالوصول على رُزمة خدمات الوزارة، والتي تشمل فتح أسواق جديدة، والحصول على تدريبات، تتطلب بالضرورة التسجيل الرسمي.

أما على مستوى القطاع الخاص، فتعتقد العديد من النساء بعدم وجود دعم كافٍ لتحقيق تنمية مستدامة لمشاريعهن. وينبع ذلك من عدة عوامل، أبرزها حقيقة أن القطاع الخاص لا يوفر أُسس تحفيزية لريادة أعمال النساء تأخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي والاقتصادي لفلسطين ككل أولاً، وثانياً، لا تضع تدخلاتها الخاصة بتمويل النساء وتوفير التسهيلات ضمن السياق الثقافي والاجتماعي للنساء كون هذه السياسات حيادية تجاه الجنسين. يجعل هذه «التسهيلات» المالية لدعم مشاريع النساء، مثل القروض الصفرية، تُثقل كاهل النساء وتُشكل عبء عليهن أكثر من كونها توفر تسهيل لهن. يُضاف إلى ذلك أن مُعظم الضمانات المقرونة بالحصول على تسهيلات أو موارد مالية لا تأخذ بالسياق الاجتماعي للنساء، مثل

عدم امتلاك النساء بعض الأصول المعينة مثل الأراضي أو العقارات، أو وظائف وحساب للبنك، وبالتالي يُعرقل فرص حصولها على التمويل. وبالتالي، قد لا يتقدم أي تسهيلات مثل تمديد فترات التسديد، أو العفو عن الفائدة المتراكمة في حال حدوث أزمات التي قد تؤدي إلى تراجع في نجاح ودخل المشاريع مثل حروب الإبادة، الإغلاقات المستمرة وأثرها على حركة التجارة والبضاعة، أزمة المقاصة وأثرها على الاستهلاك المحلي والقدرة الشرائية، عبر سبيل المثال لا الحصر.

## التدخلات والتوصيات السياساتيّة المقترحة:

تحمل وزارة الاقتصاد الوطني مسؤولية إضافية فيما يتعلق بتمكين النساء اقتصادياً:

- **السعي نحو دمج القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي عبر تبسيط إجراءات تسجيل المشاريع** عبر وضع آليات مرنة وإجراءات غير معقدة لتشجيع النساء صاحبات الأعمال على دخول السجل الرسمي، بما يعزز حقوقهن الاقتصادية والمنافع العامة في القطاع المنظم، وذلك لتقليص عمالة النساء غير المنظمة. يتضمن ذلك توفير دعم وإرشاد مستمر من قبل طاقم وزارة الاقتصاد الوطني بما في ذلك خدمات دعم قانونية، وإرشادية، ولوجستية.
- **إنشاء حزمة خدمات تحفيزية** تنبع من ضرورة التمييز الإيجابي مع النساء، لدعم مشاريع النساء إيجابياً، تشمل المساندة في إجراءات تسويق المُنتجات أو تصديرها أو استيراد المواد الضرورية للمنشأة، والترويج لمزايا التسجيل الرسمي للمنشآت والأنشطة الاقتصادية المختلفة ومنها تحسين فرص الحصول على التمويل الخدمات.
- **تقديم إعفاءات مالية** متعددة المستويات، كالإعفاءات الضريبية، وإعفاءات جمركية، وكذلك تبديد المُعيقات المالية لتسجيل المنشآت الرسمية، بالتحديد للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك لتشجيع تسجيل المُنشآت التي تُديرها النساء، وتوفير رزمة الخدمات الضرورية لها.
- **رفع الثقافة المالية** لدى النساء اللواتي يملكن ويدرن مشاريع اقتصاديّة من خلال برامج توعوية وتدريبية تعزز الشمول المالي والاستقلال الاقتصادي. **إعادة النظر** في رزمة الخدمات المُقدمة للمُنشآت التي تُديرها أو تملكها النساء، مُستقاة من احتياجات النساء الواقعية للاستدامة في مشاريعها، وعبر توظيف الابتكار في صياغة هذه الخدمات.
- **تفعيل رقابة عالية** على مؤسسات وشركات القطاع الخاص لتتحمل مسؤولية أكبر

في دعم وتمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي تُديرها النساء في المناطق المُهمشة، كمحافظة أريحا والأغوار، ومناطق (ج)، وكذلك النساء اللواتي يرأسن أُسر، خصوصاً عقب ازدياد مُعدلات البطالة جراء العدوان على قطاع غزة والضفة الغربية.

**تحمل القطاع الخاص مسؤولية اجتماعية** أكبر فيما يتعلق بتمكين النساء اقتصادياً على جانب الطلب في ظل هشاشة الاقتصاد الفلسطيني، ويشمل ذلك:

- **مواءمة سياسات الإقراض والتمويل** ضمن السياق السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي الفلسطيني لتشجيع النساء على إنشاء مشاريعهن الخاصة، وتبديد مخاوفهن فيما يتعلق بالإقراض والتسهيلات في حالات الأزمات السياسية والمنعكسة على الأوضاع الاقتصادية.
- **تعزيز التمثيل النسائي** داخل مؤسسات ومنشآت القطاع الخاص وبالتحديد في مواقع صنع القرار في المنشآت التي تعمل في مجال الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تُديرها النساء، وذلك لأهمية صياغة سياسات تحفيزية واعية للنوع الاجتماعي.
- **ضرورة فتح قنوات الحوار** ما بين الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص والنساء صاحبات الأعمال من شتى الفئات، وبالتحديد المهمشة، والشركات والمؤسسات المالية البنكية وغير البنكية لجسر الفجوة ما بين حاجات النساء والمتطلبات البيروقراطية والمالية التي تجعل من الخدمات المالية عبء أكثر من تسهيل.
- **وضع سياسات خاصة للقروض التنموية** الخاصة بالنساء ضمن اجراءات استثنائية تسهل الحصول على القرض والبحث عن سبل ضمانات القروض الخاصة بالنساء وخاصة للمشاريع الصغيرة، وبالتحديد فيما يتعلق باشتراطات الأصول والضمانات اللازمة للقروض مثل حسابات البنوك، السيارات، المنازل، والأراضي. يشمل ذلك أيضاً إعادة النظر في تعديلات جدية على سياسات القروض فيما يتعلق بالفائدة الصفرية للتمويل الممنوح للمشاريع التي تملكها وتُديرها النساء.
- **توسيع رقعة حملات رفع الوعي** حول الخدمات المالية والتسهيلات المالية لرفع مستويات الشمول المالي لدى النساء في المناطق المهمشة كالأغوار. يشمل ذلك ضرورة عقد زيارات ميدانية للمؤسسات والشركات المالية للمناطق المهمشة لتعريف النساء بالخدمات والتسهيلات المالية المختلفة التي قد تُساهم في تمكينهن اقتصادياً.
- **تعزيز التعاون وبناء الشراكات** مع المؤسسات النسوية في عدة مجالات تهدف لتمكين النساء اقتصاديا عبر مبادرات محددة او غيرها من الأعمال المشتركة.

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
الموقع الإلكترونيّ: www.pwwsd.org
البريد الإلكترونيّ: pwwsd@pwwsd.org

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
الموقع الإلكترونيّ: www.pwwsd.org
البريد الإلكترونيّ: pwwsd@pwwsd.org